

مؤتمر عمالي دولي لإدانة الإرهاب على سورية

محمود الصالح

عقد المجلس الرئاسي لاتحاد النقابات العالمي يومي ٦-٧/٦/٢٠١٥ في جنيف اجتماعاً لبحث مجموعة من القضايا العمالية العالمية، حيث تمت مناقشة خطة العمل خلال العام ٢٠١٥ وإقرارها، إضافة إلى تقييم ما تم إنجازه خلال العام ٢٠١٤. شارك في اجتماعات المجلس الرئاسي وفد عمالي سورية برئاسة رئيس اتحاد نقابات العمال جمال قادري الذي قدم شرحاً وافياً لأعضاء المجلس عما تتعرض له سورية، وطبيعة المأزق التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية مستخدمة أدواتها في تركيا وقطر والسعودية وأسبابها ومراميها وما خلفته تلك الحرب من نتائج كارثية على الشعب السوري، حيث أودت بعقود من التنمية في كل المجالات.

وتحدث قادري عن تأثيرات الأزمة على سورية «اقتصادياً وعمالياً»، حيث فقد الاقتصاد السوري بسبب الأعمال الإرهابية التي تقوم بها العصابات المسلحة المدعومة من الخارج «تويلاً وتسليحاً» ونسباً «لوجستياً» أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل، الأمر الذي أثر في أوضاع الطبقة العاملة في سورية.

وتكللت جهود الوفد السوري بالنجاح من خلال استطاعته إدخال بند إلى روزنامة العمل خلال العام ٢٠١٥ وهو إقامة ملتقى نقابي دولي في دمشق للتضامن مع شعب وعمال سورية في وجه الإرهاب، وتم تحديد موعد لإقامته خلال شهر أيلول من هذا العام، كما أصدر المجلس بالإجماع قراراً «تضامنياً» مع سورية ونص البيان: يود المجلس الرئاسي لاتحاد النقابات العالمي المنعقد في جنيف في الفترة ٦-٧/٦/٢٠١٥ أن يعبر عن دعمه الكامل وتضامنه مع شعب وعمال سورية ضد الهجمة الإرهابية التي يعانون منها حالياً، نود أن ندين جميع أنواع الحصرات والخطر الاقتصادي، الطبقة على سورية، وإننا ندين أيضاً صمت المجتمع الدولي فيما يخص إرسال آلاف الإرهابيين إلى سورية من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وعمالهم في المنطقة وذلك لتدمير ثقافة وتاريخ سورية وبورها الإقليمي.



٢٠ مخالفة لبائعي المازوت في مركز قطنا الحكومي في يوم واحد

أسعد المقداد

توجيهات الحكومة لضبط المخالفين حيث نظم أكثر من ٢٠ ضبطاً توبيخياً خلال يوم واحد مضيقاً؛ إن الضبوط المنظمة ستحال إلى لجنة المحروقات المعنية لاتخاذ الإجراء المناسب ومن المحتمل أن تصل العقوبة إلى حجز السيارات لمدة أقصاها شهر حيث تم حجز المادة المعبئة من مركز قطنا لحين انتهاء من الإجراءات القانونية.

وقال: إن الرقابة اليوم مهمتها تقف المحال التجارية في بعض الأسواق للاطلاع على بعض الفواتير التي يتعامل من خلالها بعض التجار ليتم تقديم الملاحظات المناسبة لهذا الشأن كما يتم ضبط المحال التجارية لمخالفاتها الصريحة لافتاً إلى أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أكد ضرورة توفير جميع المواد الاستهلاكية للمواطنين بالجويدة المطلوبة وبالأسعار المناسبة والعمل والسهر على راحة المواطنين ومتابعة ملاحظاتهم وشكاوهم مباشرة مبيناً أن الوزارة وجهت في تشكيل غرفة شكوى جديدة في المديرية لتلقي كل الشكاوى.



مردوساً لتنظيم أكبر عدد من الضبوط مطالبين إصافهم أمام الجهات المعنية. وذكر مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الدورية جاءت ضمن

ولكن في الوقت نفسه قال بعض البائعين في تصريح «الوطن»: إن تنظيم الضبوط كانت بشكل عشوائي وتم تنظيمها حتى للأشخاص النظاميين يكون تنظيم الضبوط كميًا وليس نوعيًا ليكون الأمر

لا أسباب مخففة «لمحتكرين» في رمضان انخفاض كبير في دعاوى الاحتكار في القضاء

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام بجلب إبراهيم هلال أن هناك انخفاضاً كبيراً في عدد الدعاوى المتعلقة بدعاوى الاحتكار مشيراً إلى أن هناك من وزارة العدل بتطبيق أشد العقوبات بحق المحتكرين وإلغاء الأسباب المخففة بالقانون ذلك بسبب هذه الظاهرة.

وأشارت إحصائيات قضائية إلى أن دعاوى الاحتكار في سورية لم تتجاوز ٧٠ دعوى منها دعويان فقط في دمشق و٨ في عدلية ريفها، بينما لم تتجاوز عددها في عدلية حلب ٩ دعاوى احتكار على حين بلغ عددها في ٢٠١٠ (٣٠٠) دعوى وهذا يدل على أن هناك انخفاضاً كبيراً للدعاوى في عام ٢٠١٤ وخلال العام الحالي.

وبين هلال «الوطن»: أن جريمة الاحتكار تعد من الجرائم الاقتصادية التي نص عليها قانون العقوبات الاقتصادية والذي نص حسب المادة ٢٠٠ منه على أن الاحتكار للمواد الضرورية التي يحتاجها المواطن كالأدوية والمواد الغذائية جريمة اقتصادية تصل عقوبتها حتى ١٥ سنة بالأشغال الشاقة.

وأضاف: إن القضاء نجح إلى حد ما في التقليل من هذه الظاهرة في الأسواق السورية بتشدده في تطبيق القوانين باعتبارها جريمة بشعة وتدل على مدى ندرة أخلاق مرتكبيها مشيراً إلى أن منعتها نهائياً يعد أمراً مستحسباً.

وأكد هلال أن إحداث المحاكم التمييزية في عام ٢٠١٤ كانت خطوة بالانحياز الصحيح نحو تخصص المحاكم في هذا المجال ولاسيما أن ضبط الأسعار في الأسواق يعني شغل المواطن الشاغل ومن هذا المنطلق فإنه يجب أن يكون للقضاء دور بارز في عملية ضبط الأسعار من خلال تطبيق أشد العقوبات. وبين هلال أن في الأسواق تجاراً محتكرين

رفع سعر لتر البنزين مجدداً هل يوفره؟

على سؤال لها حول مخصصات المحافظة من البنزين: الكميات تكفي وتزد، فمخصصات المحافظة يومياً ١٩٦ طناً وكل طلب ٢٠ ألف لتر، لكن المشكلة في التوزيع.

أحمد الحسن من تميمين حماة، عزا الازدحام الشديد إلى زيادة عدد السكان والوافدين في حماة، فالسيارات كثيرة والناس في حماة على حد قوله !!!

وبين يؤكد المواطنون أن المشكلة في ضعف النفوس حيث المتاجرة بالمادة على قدم وساق، وقد أثرت فئمة معينة على حساب مقدرات البلاد والعباد، ففي السوق السوداء يمتلك أن (تقل) خزان سيارته ولكن بـ٢٢٥ ليرة للتر !!!

وقال المواطنون: تطالب الجهات المعنية بحل سريع لمعضلتنا، وإلا لماذا زيادة سعر لتر البنزين إذا كنا سنظل نعانى الأمرين.

ينتظر حتى المساء ولا يصله الدور، وبعضهم يعود خائباً فقد فرغت خزانات المحطات من البنزين قبل بلوغه مضيقته !! والسؤال الذي يطرحه أصحاب السيارات مفاده: (أين تذهب مخصصات المحافظة من البنزين، ولماذا هذا الازدحام الشديد على المحطات، ولماذا لا تحصل على ٢٠ لتراً إلا بشق النفس، في حين تحصل على أي كمية ترغبها في السوق السوداء حيث يباع اللتر بـ٢٠-٢٢٥ ليرة؟).

ويؤكد السائقون (إبراهيم الشمالي، ياسر علواني، سعيد رستم) أن المعاناة لا تتحمل، ولا بد من حل جذري ينهي هذه القصة (الازدحام) التي تتكرر يومياً وعجزت الجهات المحلية عن حلها.

المهندس معتز خرما مدير محروقات حماة قال لـ«الوطن» رداً

كثيراً. وأوضح هلال أن جريمة الاحتكار حرمتها كل الشرائع السماوية ولذلك فإنه من الشيء الطبيعي أن يتشدد القانون بفرض العقوبات الزائدة بحق المحتكرين داعياً المواطنين إلى أن يكونوا على ثقة بالدولة السورية في محاسبة كل من يسهم في خلخلة الاقتصاد الوطني.

وأكد وزير العدل نجم الأحمد خلال اجتماع لبعض المحامين العاملين والقضاة الشهر الماضي على أن القضاء سيتشدد بحق كل من يحتكر المواد الغذائية الضرورية للمواطن والذين يتلاعبون بالأسعار ويرفعونها بشكل غير مقبول.

اجتماع بعيد عن الواقع وكلام «مثالي» حول حق الشباب في العمل اللائق

عمار الياسين

وخدمات الرعاية الصحية الإنجابية، بما يدعم صحة الأسرة؛ تعزيز صحة الشباب بما في ذلك الجانب النفسي ومعالجة السلوك غير المسؤول لقضايا تدخين، الكحول، المخدرات، والسلامة على الطرق؛ المناعة البشرية والتعرض للتمييز والعنف.

وقدم الدكتور أحمد الأصفر أستاذ في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق في تصريح لـ«الوطن» أنه من الطبيعي تأثر والمتمنن الأولويات الرئيسية للدول العربية «الكرامة والمساواة للشباب» الذي شدد على تحسين جودة التعليم بما يتواءم مع احتياجات السوق وتوفير فرص الحصول عليه وخلق فرص العمل، والحق في العمل اللائق للشباب من خلال سياسات وبرامج فعالة لتوفير فرص عمل غير تمييزية وخاصة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، وتطوير وتعزيز الفهم الواعي للصحة الإنجابية والحقوقي الإنجابية، وإشراك الشباب بفاعلية في جميع آليات السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والتخطيط والتنفيذ وصنع القرار والرصد والتقييم، وتمكين الشباب في المشاركة الفعالة كمتطوعين ومساهمين في التغيير الاجتماعي الإيجابي، وزيادة الاستثمار في برامج الشباب التي تعزز بناء قدراتهم.

كما تضمن اعتماد دورة الحياة منهجية شاملة للصحة الإنجابية، ومكافحة زواج الأطفال والزواج القسري والحمل المبكر، وزيادة إمكانية وصول الشباب والمراهقين إلى معلومات واستشارات



حجم المساعدات المقدمة لتشمل أكبر عدد من السوريين المحتاجين. مبيته أن المنظمة ستقدم لجمعية شهاب الخيرية مساعدات طبية وصحية ضمن مشروع صحي بقيمة ١٠ ملايين ليرة مشيرة إلى أن هذا المشروع يشمل منحة لإجراء ٢٣٥ عملية جراحية باخصصاصات الجراحة العامة والنسائية وتجهيز عيادة الجمعية بالمستلزمات الطبية إلى جانب تقديم مليوني ليرة لشراء أدوية لصالح الجمعية و٨٠٠ ألف ليرة لإجراء التحاليل الطبية وصور الأشعة. هذا وجرى خلال اللقاء بحث إمكانية تنفيذ برنامج تدريبي لتدريب غير المختصين على تقديم الدعم النفسي للأسر المتضررة من الأحداث الجارية في سورية.

٢٣٥ عملية جراحية بمنحة ١٠ ملايين ل.س للسويدياء

السويدياء-عبير صيموعة

بحث محافظ السويداء الدكتور عاطف النذاف أمس مع ممثلة منظمة الصحة العالمية في سورية إليزابيت هوف سيل وأفاق التعاون بين المنظمة والمحافظة في مجال دعم عمل القطاع الصحي والوصول إلى الأشخاص المحتاجين للخدمات الصحية وتحسين جهود الإغاثة الصحية والإنسانية.

وأكد النذاف أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين المحافظة والمنظمة بما يسهم في تحسين جودة ونوعية الخدمات الصحية والطبية المقدمة لأبناء محافظة السويداء وللأسر المهجرة والوافدة إلى المحافظة مشيراً إلى أن السويداء بحاجة إلى سيارات لنقل مواد الإغاثة الغذائية والصحية إضافة لسيارات للفرق الجيوائية التي تنفذ حملات التلقيح الوطنية التي تتم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. لافتاً إلى أنه خلال السنتين الأولى من الأزمة كانت محافظة السويداء عن طريق الموازنة المستقلة والمجتمع المحلي والأهلي والذي كان الدور الأكبر في تقديم جميع احتياجات الأخوة الوافدين من إيواء وغذاء وملبس... الخ دون تقديم مساعدة من أي من المنظمات الدولية.

وبين المحافظ أن الحصار الاقتصادي الجائر على سورية وتداعيات الحرب العدوانية حالت دون المباشرة بمشروع بناء مشفى للأطفال وآخر للتوليد في المحافظة مشيراً إلى أن الأسر الوافدة والمهجرة التي قدمت إلى المحافظة شكلت ضغطاً إضافياً على الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع العام الصحي الأمر الذي يتطلب المزيد من الدعم لهذا القطاع وضرورة رفق المحافظة بحاضنات للمواليد الجدد مع الحاجة لتوسيع وتأهيل قسم التوليد في المشفى

محطة معالجة الدريكيش إلى تأجيل آخر.. والسبب هذه المرة «الدراسات»

طرطوس- محمد حسين

ما إن بلوغ حل في الأفق لمشكلة محطة معالجة الدريكيش حتى يتخبر أو يتأخر والحل المنتظر الذي كتبنا عنه سابقاً لا تبدو تباشيره قريبة فالمعلومات التي حصلنا عليها من الأهالي في بلدة طرطوس تؤكد أن ما وعدوا به لن يحصل ولذلك فإن موافقتهم أيضاً على إقامة المحطة في أراضيهم ليست نهائية..

للوصول على إجابة عن هذه القضية سألتنا المهندس مازن غنوم مدير الشركة العامة للصرف الصحي بطرطوس: التاخير الحاصل في موضوع محطة معالجة الدريكيش يعود لتقصير فرع المنطقة الساحلية للشركة للدراسات والاستشارات الفنية حيث قامت الشركة المذكورة بتقديم دراسة حول إمكانية نقل المحطة إلى موقع آخر مختار وتبين في الدراسة المقدمة للموقع الجديد أنه صالح من الناحية الفنية والاقتصادية ويخدم ثلاث قرى إضافية عن المشروع السابق إلا أن أهالي قرية ضره مطرو بينوا أنه من الصعب تخديم قريتهم في الموقع..

قدم توجيه الدعوة إلى فرع المنطقة الساحلية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ للاجتماع الذي تم في بلدية ضره مطرو بحضور كل الأطراف وتم الطلب من الشركة الدارسة توضيح ما تم ذكره في المذكرة المقدمة حول إمكانية تخديم ثلاث قرى إضافية منها ضره مطرو حيث إنه على أرض الواقع من الصعوبة تخديم قرية ضره مطرو وتم تسليم شركة الدراسات مصباً رئيسياً للقرية يخدم أكثر من ٦٠٪ من القرية.. ووعداً بتسليم الدراسة خلال أسبوعين لما للموضوع من أهمية على مياه الشرب ولحل الإشكالي الاجتماعي الحاصل ورغم ذلك حتى الآن لا جواب.

أخيراً: ربما من المفيد التذكير أن هذه «المحطة» المشؤومة كان موقعها السابق قد استملك وتم رصد المبالغ اللازمة لإقامتها منذ عشر سنوات ولكن معارضة الأهالي في المنطقة السابقة دفع المعنيين للبحث عن موقع آخر وهو ما حصل.. لكن الآن عدنا من حيث بدأنا ومعارضة الأهالي تحصل حاصل لأن الوعد الذي وعدوا به لم يوفوا به فموقعهم على المحطة ذهبت أرباح الرياح ألقه حتى الآن ولا حل لها بالأفق لأن كل من يعرف المنطقة يعرف صعوبة تخديم هذه القرية بهذه المحطة إلا من قام بالدراسة والذي يبدو أنه لم يزر المنطقة ولا يعرفها وإلا فما كتبنا كتبه.